

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۰۱



۱۲۱۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب (عقاید / عرفان و فلسفه)

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۵۳۸۷

شماره ثبت کتاب ۹۰۹۲۵

جمهوری اسلامی ایران

۱۲۱۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب (عقاید / عرفان و فلسفه)

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۵۳۸۷

شماره ثبت کتاب ۹۰۹۲۵

جمهوری اسلامی ایران



۱۲۱۷


کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب (مکتب / عرفان و فلسفه)

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۵۳۸۷



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب ۹۰۹۲۵

۸  
۱  
۸  
۸  
۳  
۹  
۵  
۸  
۷  
۶  
۹  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۹۱  
۵۱  
۸۱  
۷۱  
۵۱  
۸۱

ان تعهد لکن فی الولد لاذن من الجہات کلها یعنی مستحالی ان یماثل ذوا جهة  
والولد من جهة الولد لا یماثلہ فی قولہ لو لم یکن برکاً لکن کثرشی؟ شہد من شہدہ  
شہد کثرشی؟ وق قولہ والظاهر والباطن فهو الظاهر بوجودہ لا بوجوب وجودہ کل  
الموجودات بتظہور ظاہر والباطن بکنہا الی غیر ذلک وبالجملة فقد ذهب  
کثر من المتأخرین الی هذا المذهب وقد ایدوا بانواع من الدلائل ورفع کثیر  
من الشبهة والآن ارس ان اصنف الیہ فصولاً الاول فی ابطال  
سائر المذاهب **الباب** فی بیان انصاف الوجود باوصاف الاله  
بأقامة الأدلة علی ذلك اثبات فی ظہور فی ذاتہ فی المظاهر وشریعة  
فی القیامہ الرابع فی اثبات الشرائع والحکم الآخر مع وحدتہ الخامس  
فی فائدة اعتقاد هذا المذهب وعدم اللغو فی افشائه مع قول العارفين  
افشاء سر الربوبية کفر وعدم کفر من انکره مع ان منکر الصانع کافر ففقه  
المخسنة مبانی التوحید کما فی الاسلام واللہ المصور لا فاضة المرام  
متعلما علی الصواب علی احسن وجوه الانتظام والممارسة حسن  
الاختصاص وهو الموفق والمعین والهادي الی الحق **الفصل الاول**  
فی ابطال المذاهب الخالفین وفيہ مقامات الاول فی ابطال الجمع من قال  
بأنشئ انک معنی بین الموجودات واقامة الدلائل علی عدم اشتراكه  
وهی وجوه الاول لا تشک فی وجود المؤثر فی الحادث مع التردد فی انه  
واجب او ممکن جوهر او عرض فالضرورة ان یكون الامر المقطوع به مع  
التردد فی الخصوصیات وتبدل الاعتقادات مشترکاً بينهما  
فلما **اللازم** انما هو اشتراكه اضافة اليها لا اشتراكه فی وجودها  
فقد منعنا الاطلاق مع کثرتها اختلاف فی تلك اللغات المختلفة الکثیرة

۱۵۳۸۷  
۹۰۹۲۵



سقط منه شیء وهو رقة هكذا فی الاصل  
وهذا هو واسلام



جدا وهو بعد اجدا ومنهم من اصلح اشتراكه للفظ باختلاف  
 اضافته الى الموجودات فتقول ان اراد اختلاف مفهوم المضاف  
 فباطل لانه لا يصح الا على تقدير غلبته وسبطل ذلك وان اراد  
 اختلاف مفهوم الجمع من المضاف والمضاف اليه فلا يصلح بحال  
 النزاع بل جميع الامور المشتركة كذلك فمفهوم مشتركة لفظا بذلك  
 الاعتبار **القسم الثالث** في ابطال كونه مشكك بدل عليه وجوه الاول  
 انه متبني على تقدير افراجه وقد ابطالناه بالبراهين البديهية الثاني اننا  
 اتفينا نفس مفهومه فيكون له مفهومات مختلفة فيعود الى الاشتراك  
 اللفظي وفي حقائق ماصدق عليه كلفظ النور ومفهومه واحد ومع ذلك  
 يصدق على حقائق مختلفة من نور الشمس ونور البصر ونور العقل فاما  
 لانك ما به اختلاف تلك الحقائق ان كان وجودا يخالف وجودا غيره مع  
 ان ماباه اتفاقها ايضا وجود مركب وجود كل موجود من وجودين احدهما  
 ماباه اتفاق الحقائق وثانيهما ماباه اختلافها وان كان غير الوجود فيكون  
 متوقفا على الوجود في التحقق لان غير الوجود انما يتحقق به فان كان  
 المتوقف عليه الوجود العام فلا يكون وجوبه بالذات فليكن يكون  
 اقوي واشد واري واقدم وان كان غير وهو الوجود الخاص  
 توقف ماباه الاختلاف على الوجود الخاص والوجود الخاص انما يتحقق  
 بما به الاختلاف فيلزم واري عوارضه فباطل ادعوا رضى  
 الطبيعة الواحدة المتفقة لاختلاف الثالث لو كان مشكك لو كان  
 صدقا ما على الحقائق المتفقة مع اختلاف العوارض فباطل اذ  
 يلزم ان يكون حقيقة الواجب متفقة مع سائر الحقائق واختلافها

بالعوارض

بالعوارض فوق وقد اتفقوا على اختلاف ذلك واما الحقائق  
 المختلفة مع اتفاق العوارض فتبين الوجود عرضا للماهيات  
 لا اعتبارها مع انها تمنع كونها محلا للعوارض بدون الوجود فيلزم  
 الدور على ان تلك الحقائق ان كانت وجودات لزم تعدد  
 الوجود في كل شي ولا فلا تشكك في الوجود **نفسه** ولا يندفع بما  
 قبله الارضية المعروضة في نظر العقل لا في نفس الامر ولو لم يكن  
 في نفس الامر مكان تحقق الماهيات الممكنة في قسمها بدون الوجود  
 وقد ابطالناه على انه لا يتصور عرض الوجود للوجود بل اتقان يكون  
 عينها جزئية وقد ابطالنا كذلك المقام الرابع في ابطال من قل  
 بعينية الماهيات وهو الشيخ ابو الحسن الاشعري واقامة الدلائل  
 على عدم عينيتها لها تسكنا بوجوده الاول لوقام بها وهي معدومة  
 بدون لزم الجمع بين الوجود والعدم وهو تناقض فباطل بل الجمع بين  
 الوجود والعدم والتناقض بينهما اذ المعدوم هو والعدم ولا  
 تناقض بين الجسم وذو الجسم كالاسود الثاني لوقام بها وقيا  
 بها لزم التسلسل يتوقف على وجودها فان كان عين ذلك الوجود  
 القائم بها لزم الدور وان كان غيره وهو ايضا وجود قائم بها لزم  
 قلنا زيادته عليها لا يستلزم قيامها بها وانما يلزم لو كان صفة وقد  
 بينا انه ليس صفة لها ولا موصوفا بها بل مضاف اليها ومشتق  
 عليها وما ذكرناه قام بالماهية من حيث هي لا بالمعدوم ومنه ليتنا

مع

مر

تض

ن  
 ايجاد

عند عدم ايجاد الفاعل آية وما قيل انه ليس بموجود ولا معدوم فائتبا  
 للواسطة بل جمع بين الشيء ونفده ويدفع عدم عينيته لها وجوه الاول  
 لو كان غيرا لما كان اشتراكه لفظيا لا بطريق تغاير المفهومات  
 الاضافية اليه بل بطريق تغاير المفهومات الافراضية وهو باطل  
 بالضرورة الثاني لو كان عينها لم تكن ماهيات الممكنات قابلة للوجود  
 والعدم لان الوجود لا يقبل العدم الثالث لو كان عينها لما كان  
 تحقق الماهيات يذواتها ضرورة ان تحقق الشيء بنفسه هو  
 معنى عدم الاحتياج الى الغير فيكون الكبر واجب الوجود  
**المقام الخامس** في ابطال ادلة من قال بزيادته في الواجب  
 وقد اقمنا الدلائل على عينيته له ولما كانا نقيم على ابطال  
 الحكم من كونه خاصا في العام استدلالا بزيادة  
 بوجوه الاول ان كان تجردا لذاته وجب تجرد كل وجود فيلزم  
 وجوده في تعدد الواجب وان كان لغيره افتقر الواجب الى الغير  
 وان كان عدم علته المقارنة قلنا يقتضي التجرد لذاته في تحققة  
 لذاته والمقارنة في تحقق الماهيات به ولا يحدده حتى يلزم  
 تجرد كل وجود ووجوده والقول بان الغنص للوجود وجوده  
 الخاص بزيادة باطلا لانه ان كانا باعتبار نفس الوجود لزم تجرد  
 كل وجود وان كانا باعتبار قيد الوجود مع العدم لزم ان يكون  
 الواجب وجودا وان والا كان تحقيقه بالوجود فلا يصلح الواجب  
 الزا في الغنص للتجرد وايضا العام امتا ذاتي الخاص فيلزم

الدليل

الخصوصية فان  
 كان نفس مع

ولا بالموجودة ليدور ويتسلسل غلط لانها لا تغلوا عن احدهما وهو كان  
 في لزوم ما ذكرنا والتفتي عن ذلك بان هذا القيام امر متبني باطلا لا يستلزم  
 منه اما القول بعدمه في الخارج او بعينية الماهية فيه وهما باطلان اثنا  
 الاول فلما بينا من قبل واما الثاني فلانه قول الخصم وما قبل ان المتقري  
 المحل الموجود عوارض الوجود دون الماهية باطل لان ادريد العوارض  
 في الخارج فلا يتصور بدون وجود المحل وان اريد في الذهن فكلاهما في  
 عرض الموجود للماهية في الخارج الثالث لو كان قائما بها لما كان موجودا  
 ولزم التسلسل فيكون معدوما وفيه انصاف الشيء بنقيضه قلنا قد بينا ان  
 وجود الوجود عينه فلا تسلسل وما قيل لا باس بالتسلسل في الامر الاعتبارية  
 باطلا لانه اذا جعل احد الوجودات الواقعة في التسلسل اعتبارا لما كان الوجود  
 والموجود اعتبارا فيخرجني كون الحكم اعتباريا وكذا ما قيل لا باس بكون  
 الوجود معدوما ولا يلزم منه انصاف الشيء بنقيضه لان نقيض الوجود العدم  
 لا المعدوم لما بينا ان وجود الوجود عينه فيلزم تفسير الوجود المضاف عدما  
 لما لم يلزم انصافه بنقيض العدم لانه لو كان معدوما وتحقق الاشياء  
 وما قيل هو نفس تحقق الاشياء لاما بتحققها بهو كذا هو فان تحقق الاشياء  
 وصف قائم بها بعد متاثر الوجود اياها وليس نفس الوجود المقدم  
 للتحقق لها وقد اعترف بان الوجود متحقق بنفسه مع الخا لكونه واجبا بالذات  
 بناء على ان المراد انه اذا تحقق لا يتقوى وجوده لانه لا يحتاج  
 الى الفاعل وهو غلط لما بينا من امتناع عدمه وعلى ما ذكرنا يجوز عدمه

عند عدم



تركيبه واخراج فاما عرض عام ولا يتصور كون الوجود خارجا عن حقيقة الوجود  
حتى يمكن جعله عرضا عامه الثاني الواجب مبدءا للممكنات فلو لم يوجد فان  
كان مبدءا لشيء لكونه وجودا لزم كون كل وجود مبدءا وان كانت نفس التحد  
كانت عديمة وان كانت الجوهر فهو ايضا معدوم لعدم وجوده وان  
كانت الوجود بشرط التحد لزم ان يكون كل وجود مبدءا لكل وجود حتى لنفسه  
واعلم اننا قلنا ان التحد لا يمكن اعتنا مبدءا لشيء لنفسه ولعلنا  
بالذات لا بالواسطة قلنا مبدءا لشيء لكونه وجودا ولا نقدر فيه حتى يلزم مبدءا  
لكل وجود او الجوهر وهذا المفرد خارجا فلا يلزم كون المبدء معدوما ومعدوما  
او الوجود بشرط التحد ولكن حصرا لمتنوع في الغير بالذات فلم يصلح لمبدء  
يتصل بالذات والقول بان وجود الخاص باطل لانه ان تحقق العام ايضا متحقق  
لزم اجتماع الوجودين والكان العام معدوما فلا يكون وجود **الثالث**  
الواجب يشارك الممكنات في الوجود وبما انفما في الحقيقة فيكون وجوده  
مغايرة للحقيقة قلنا المشاركة بالموجود بغير والمغايرة بان نفس الوجود ليست  
نفس والقول بان المشاركة في الوجود العام والمغايرة بالخاص باطل  
لاستلزام اجتماع الوجودين والعدم يتحقق ما به المشاركة اصله انه ممكن فيكون  
الواجب حقيقة الوجود الممكن ولا يمكن فرضه لا مخرجا اذ لا يتصور كون  
الواجب الوجود مخرجا عن حقيقة الوجود **الرابع** الواجب ان كان نفس  
الكون في الاعيان وهو الوجود المطلق لزم فقد **الواجب** ضرورة ان يكون زيد  
غير كون غير وان كان مع قيد التحد لزم تركيب الواجب من الكون والتحد  
وهو عديم لا يصلح جزا للواجب او بشرطه ولا يكون الواجب واجبا للذات

بشرطه

بشرطه الذي هو التحد وان كان غير الكون فان كان بدونه فلا يعقل وجود شيء  
بدون كونه في الاعيان وان كان مع الكون فاما ان يدخل فيه الكون  
فيلزم تركيب الواجب اخرج عنه وهو المطلوب لان معناه زيادة الوجود الذي  
يعني الكون في الاعيان على ما هو حقيقة الواجب ولو كانت هي الوجود قلنا الكون  
في الاعيان غير الوجود لانه مسبب عنه وهو معنى مصدره لا يصلح للوجوب الذاتي  
للاذات واسمع التحد ولا بشرطه ولا بأس بزيادة على حقيقة الوجود اذا كانت  
حقيقته نفس الوجود والقول بان نفس التحد الخاص باطل لانه امر عيني  
فكيف يكون نفس المطلق الخاص بالوجود معلوما بالضرورة وحقيقة الوجود  
غير معلومة والمعلوم يقاير غير المعلوم قلنا المعلوم انية الوجود لا حقيقة الوجود  
اجب كذلك والقول بان المعلوم هو المطلق وغير المعلوم هو الخاص باطل لانه  
ان كان الخاص مغايرا للعام من وجه لم يكن الخاص خارجا بالنسبة اليه وان  
لم يقاير من كل وجه فالمعلوم ان كان قيد الخصوصية والمعلوم الوجود لم يكن حقيقة  
الوجود بل قيد للخصوصية وان كان نفس الوجود لزم تركيب الوجود الخاص او  
تعدد وان كان القيد متحقق بالوجود فلا يصلح ان يكون حقيقة الواجب  
قوله ويدل على بطلان كون وجودا خاصا تحت العام **والاول**  
لو كان خاصا تحت العام فان اعتبر مع قيد العموم فلا يوجد في الخارج فان لم يتحقق  
بشيء فلا معنى لكونه وجودا وان تحقق بشيء فان كان ذلك الشيء غير الوجود  
الخاص فلا حاجة فيه الى وجود الخاص وكل الاشياء كذلك على انه يكون متحقق  
الشيء بما هو معدوم وان كان ذلك الشيء الوجود الخاص لزم تحققه بما هو معدوم

الواجب

# الفصل الثاني

في تتركب كل وجود على الواجب واما غيره فيفتقر الى الوجود فافهم والله الموفق والمسلم  
في بيان ان صف الوجود باوصاف الاله تعالى باقائه الاول على الوجود وفيه مقامات  
**الاول** في وجوده يدل عليه وجوده الاول لا شك في تحقق شيء اذا كان مع جرم  
العقل لا بهيول لا بهيول فاما بدون الوجود وبطلان ضروري والوجود مع عدمه  
فيكون مبدءا للوجود معدوما وهو باطل بالضرورة او وجوده وهو المطلوب لا تسلسل  
لانه عيني في الحقيقة زائد في الاعتبار **الثاني** تحقق كل شيء اما بذاته فيكون الكل  
واجب الوجود بالذات فلا يكون فيه حادث او فان وبطلان ضروري اولا بذاته  
فيستلزم الراجع بالذات والبعض بالغير والذي بالذات ان كان غير الوجود  
افتقر الى الوجود ولا يكون وجوبه بالذات **الثالث** تحقق الشيء لو كان لانه  
ما لم يكن شيء ثباتا لوجود الوجود لانه لا يتحقق في ذاته لا يزول بالغير وان كان  
لانه ماهية خاصة فتقيد للخصوص اذ لم يكن نفس الوجود تحققه اما لانه ماهية  
تامة وخلا في المفروض اولا لانه ماهية خاصة فيعود الكلام في تيد خصوصه ويستلزم  
وان كان نفس الوجود فهو المطلوب والله الموفق والمسلم **الثاني** في بيان ان صف الوجود  
حقيقته ليس بالواقع وتفي للثبات والعدم ويدل على الاول وجوده الاول لا شك في  
حقيقة الوجود سائر الحقائق فاما ان يشار لها في ذاتي فيلزم تركيب كل وجود اذ لا بد  
مع من يميز ذاتي ولا يمكن حقيقة على حدة او عرضي فاما وجوده ولا يتصور كون الوجود  
وجودا عرضا للوجود او موجودا بغير الوجود لانه في من عرضيته الوجود او عدم  
فيجتمع التقاض او معدوم ولا يقع للعرضية اذ هي فرع ثبوت المعارض والمعرض الثاني  
لواشار الى حقيقة الوجود حقيقة اخرى اذ لا خلاف ان افادت تحقق شيء فاما بدون  
الوجود وهو باطل او معدوم فهو مستقل لا اذ لا يحتاج الى شركة غيره اذ لا تشارك  
في اخص او صانده وهو المتحقق بالذات فباطل اذ لا تحقق لشيء بدون الوجود او في اعما

في تركيب



وهو عموم اشرف على الكل يكون مفيداً للمحقق وقد فرضنا خلافاً وفي وصف من اوجده  
 لا اعم ولا اخص فاما من الملائم وهو باطل ولا اعم فهو مصادم للمفاتيح والمشاركة به  
 لا توجب الاتحاد بالمفاتيح الثالث للمفاتيح انما تشترك اذ كان لها والجنس للوجود  
 او مصادم ولا شيء يخرج عن ذلك حتى يفرض شيء بغيره وما يباينه فيعبره فانهم  
 والدرجات والملك وان اشراك في الحقيقة فلا مثله للمفاتيح انما تشترك في  
 بينهما غاية الخلاف وكل وجودي بما هو الوجود فلا شيء فيها **القسم الثالث** في  
 ترحيده بل على وجه الاول لو تعدد الوجود فاما ان يمكن اجتماعها فيحقق شي فاذ  
 زال عند احدها كان معدوماً من جهة الثاني بوجوده انما ياتي فيجتمع عليه الوجود  
 والعدم وهو متناقض ولا يمكن فاما ان يمكن ان يتحقق ما يتحقق باحدها بالآخر  
 فتتحقق باحدها دون الآخر يحتاج اليه مرجح وحينئذ كل مرجح في تحقق باحدها فيفسد الاول  
 يمكن فليكن ما يربطها اذ ان كان فليكن تركب كل منهما وهو باطل وما يربطها لازم فان  
 كان لازم المفهوم المطلق كان لازماً لها فلم يفتقر احداهما عن الآخر والخصوصية  
 احدها فليكن تركب المطلق وقيد الخاصية الثاني لو تعدد تحقق الامر فان  
 اخذ اعتمده بتعدد العموم لم يتحقق في الخارج فلا يكون وجوده اعم فليكن  
 يكون مفيداً للمحقق شيء لانه اما الخاص وهو احدها فقد تحقق قبله واما نفسه فقد  
 تحقق باحدها الا في ضمنها لا بنفسه ولا يتحقق دونها وتحقق شيء من لوازم الوجود  
 وعدم اللازم يدل على عدم المزموم الثالث لو تعدد فاما ان يتفق في الحقيقة والاعراض  
 فان تعلق كل ما يتعلق به الاخر اجمع عليه الوجودان والامكان تعلق احدهما دون  
 الآخر ترجيحاً بلا مرجح وان اختلفا في الحقيقة والاعراض فلا يكون وجودين وان اتفقا  
 في الحقيقة واختلفا في الاعراض فيحال ان اختلفا في الاعراض فلا يكون وجودين  
 المزموم وان اتفقا في الاعراض واختلفا في الحقيقة لم يكن وجودين الا ان

يكون

يكون

**القسم الرابع**

عازيهم الوجود العام ولا يتصور كونه عازياً للوجود فانهم والله الموفق  
 في تفرقه عن الجوهرية والخصوية والامكان والزمان والحلول والاتحاد  
 يدل على تفرقه عن الجوهرية ان كان جوهرها كان ممكناً لان الجوهر عبارة عن ممكن موجود  
 لا موضوع فليكن الوجود عن الواجب ولو كان جسم كان وجوده واجب ايضاً  
 جسماً وهو مركب فليكن تركب وجود الواجب مع افتقاره الى اجزائه وايضاً لو كان  
 جوهره او جسمه كان وجوده العرض جسماً وهو باطل بالضرورة ولو كان عرضاً لم  
 يوجد به جوهر ثانياً العرض عن الجوهر ولو كان زمانياً كان متاخراً عن كل الزمان  
 موجود به ولو كان نفس الزمان كان لازم الانقسام لكنه لا يقبل العدم لما بينا ولو كان  
 مكانياً كان المكان محيطاً به ولجوبه بالشي لا يكون حقيقة به وايضاً المتكلم اما جسم  
 او جزء للمكان الوجود ليس احدهما ولو كان نفس المكان كان جسماً او خلقاً لكن  
 كونه جسماً وبطلان كون خلقاً ظاهر وحاول الوجود في العدم والمعدوم ظاهر الاستحالة  
 وفي الموجود ان يكون لو كان عرضاً وذاً بطلان عرضيته وفي الوجود اجتماع للثلاث  
 بالعدم تناقض وبالعدم يستلزم ان يحل المعدوم موجوداً حال عدمه وهو ظاهر  
 الاستحالة وبالموجود ان يتباينها فلا اتحاد والامكان الموجود متحد بالمعدوم فانهم  
 والله الموفق **القسم الخامس** في انصاف الصفات الثبوتية لله تعالى يدل على وجوده  
 الاول انه لا محقق بالذات فذلك لثبوت كمال الذات فلا يكون فيه نقص ولا يمكن  
 عليه غاية الكمال وتوهم هذه الصفات نقص لانها كالاتي فاكمل لا بد وان يستعمل  
 واما صفات الحوادث فانها وان كانت كمالات لها فهي ناقصة في ذاتها ولا تفتقر  
 العدم وهو غاية النقص فلا يكون صفات له ولكنها تنسب حيث كونها كمالات  
 ممكنة تصارت صفات لكمال الممكن للوجود وهو ظهور الوجود بها الثاني في الصفات  
 الواجبة ام الصفات للماهيات ولا واجب فيها لان تحققها بالغير واما الوجود

لا

وهو المطلوب الثالث الصفات الوجودية لا شك في تعلق الوجود بها فان كانت  
 عوارض فبواسطتها تعلقها بها ولا تنفسد الصفات الواجبة لثبوت عوارض  
 لان الصفات الواجبة ثبوتية في ذاتها لو كانت صفات للنسب المطلق وهو الوجود  
 وهو المتعلق بها على الماهيات المتصفة بما يناسبها ولا عدم انصاف بعض الموجودات  
 بما يناسب هذه الصفات اذا الصور الظاهرة في المرات لا يلزم كونها على صفات  
 ذات الصورة مستبعدة بجمع صفات المستبعدة عن العقلية مع انه قد ورد في النص  
 بما دل على انصاف الكل للجوهر والعلم والكم والبرهان في تعاليه يبين ذلك اخبارها  
 بان تركب اوجب لها وقوله تعالى وان من شيء الا ايسج مجده وبالسمع كقوله عليه السلام  
 لا يسمع مذكري صوت المؤذن حتى ولا انس الا شهد له يوم القيمة وقوله عليه السلام  
 ان يسمع الارض ننادي بعضها بعضاً هل يسمع من ذكر الله او من صبي عليه من  
 قابلية لا ومن قابلية نعم وشق عروق النبات المراضع الصلبة من الارض يدل  
 على ظهور القدرة فيها وقدرها مواضع المراضع في سيرها يدل على ظهور الارادة فيها  
 فانهم والله الموفق **القسم السادس** في صحة رؤية الوجود لما كان اكمل الا ان كان  
 به الا ظهوره والظاهر لكل فهو اولى بالرؤية وقد صرح من جوهرية بين المتكلمين بان  
 علم الوجود قافهم والله اعلم **الفصل الثالث** في ظهوره في ذاته وفي المظاهر  
 في القباية لما كان الوجود من اكمل ما كان فظاهر لنفسه وهو علمه بنفسه في ربه  
 لنفسه ويظهر لنفسه في المظاهر ليرى فيها رؤيته الشخص نفسه في المراتب  
 اذ هو كالأخرى الكمال الذي في الوجود والذات يظهر اثاراً راسخاً و صفاته وحلها  
 وان لم يكن فعده نقصاً في ادراكه يتصل الكمال الذي في لا ينظر في المراتب لا  
 يعد ناقصاً في ذاته وهو قوته في ان يمشي بالشس للشمس وما ان الشمس عند طلوعها  
 انرا من الظهور مثل الشجاع من غير حجاب ومن وراء حجاب لطيف

كالزجاجة

كالزجاجة وحجاب كشف غير محجب كالحدا وحجاب محجب كالأر المعلقة الباب  
 وفي المراتب والمجاهد بها من الماء ومرة اخرى ومجاهد بها من الحدا فيظهر القباية  
 محل الشجاع والالوان المختلفة وراء الزجاجة المتلونة بالالوان المختلفة والظلال  
 في الحدا ولا يظهر شيء في البيت المعلق ويظهر في المراتب لها صورة ذات شعاع  
 وفيها بها من مرة او ماء وكذلك فيها بها من الحدا فيشعاع وتختلف صورة  
 في المراتب بحسب اوضاعها وانما لها او متاديرها وكذلك المحقق في شتى في عالم  
 المعاني اي الاسماء والصفات وعالم الارواح من العقول والنفس وعالم المثال  
 وعالم الاجسام على ترتيب خاص واذ كانت اسماؤه وصفاته فظاهر ذاته كان  
 التباين على ما يراه بالوانها وان كانت الطبيعة والغيرية والصورة عجباً لها كان  
 التباين على ما يراه بالوانها وان كانت العقول والنفس مرتبة كانت كاللؤلؤ والماء والحدا  
 ولما كانت الصور لا تنقطع الا في المرة كان الجسم راية وخلقاً في دون غيره من الاحاطة  
 الكلام في ظهور المظاهر واما ظهوره بطريق الاشارة فعده ككشف الحجب كلها الاله القيمة  
 وقد تكون الرؤية فيها بالظهور في الصور المثالية فيختلف ظهوره بحسب اختلاف  
 استعدادات الرائي ويظهر تارة في صورة منكسر وتارة في صورة يعرف فيها  
 وجه بلذات واذ ظهر فلا حجاب يكون صورة الرائي تارة في مرآة فصح ذلك  
 الصورة حجاباً عن رؤية المرآة فان الصورة في المرآة اذا رئت منعت عن رؤية المراتب  
 لكن تكون تلك الصورة بحسب ما يوجب على صاحبها من الاستعدادات التي استحق  
 بها لرؤية الحق اذ ان الرائي لا ينظر في ريشته الابصار الضعيفة نعم الا ان الرائي  
 لا يملك صورة تجسد لكن لا يقيد وهاهنا تنصيص كثيرة لا يملك ابراهيم بالتحقق  
 والله الملمه **الفصل الرابع** في بيان انصافه للشرائع والاحكام الاخرى لما كان  
 الظهور اكمل محسوساً له تعالى احب تصديق امر بالخلق وتوحيده والاعمال مفيدة لذلك

الرائي



المتقبل والتقوم في الظاهر والباطن مفيد التناسب بين المظهر والظاهر حتى اذا  
 كل صاحبها صار خليفة الحق في الخلق في تدبير نظام العالم الذي هو المظهر التفصيلي  
 لاسما به وتدبير سائر احواله وادبائه جسد الذين هم المظاهر الالهية لاجل التدبير  
 فيشرق في الكمال لانه ويعكس كدوراته ويبطل نظام العالم ويدل على ان تقوم  
 الساعة الاعلى انشراح الناس ولما كان الاسلام نور الكفر فظهرت موجبة لخراب العالم  
 ككل السموات ينظرون منه وتشتق الارض وتخر الجبال بعد ان ادعو للمؤمن ولما  
 ولما تظهروا تخلي بسبب هؤلاء المظاهر الخاملة فظهر عليهم في القيمة باثراء اللفظ  
 والكرامة ولما كان اهل الكفر مبطلين لهذا الامر المحسوس له تعالى صادرا اهل العقر  
 طحان والحق في الفاسد مع ان تخلي مقصود بالخلال والخلال لا يتقني العقر  
 والحق وبالله يتقني اللطف والشواب فلا بد من دواها ويدل على ذلك  
 قوله تعالى كلا انهم عن رحمي بعيدون وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى  
 ربها انظر في تحقيق الباطن بالاعتقادات الصحيحة والخلق الكريمة يعينه  
 اعمال الخراج بالتفصيل والاستقامة وعمل اللسان وهو الذكر لا يتطاول به والاسرعي  
 الظلمة من الظاهر الى الباطن فيكدره ويكدر الباطن بالاعتقادات النافسة والا  
 خلاق الدورية يعينه من الظاهر الانهال الى الاهوية النافسة ولهذا ايضا تفصيل  
 لا يليق بالمختصر والله الموفق **الفصل الخامس** في اعتقاد هذا المذهب  
 وعدم الكفر في انشائه لاهله وعدم كفر من انكر مع انكار الصانع كمن سعى في هذا  
 المذهب فابتنى ان يبرأ عن الشرك لوجي علم مقتضاه فلا يشرك به شيئا من نفسه  
 وهو اهل يجعل حركاته وسكناته دعواه ومما تله حتى يكون له حظ من التاليم  
 بظهر صورة الحق فيه وان لم يكن انما كان المؤمن بالنسبة بصير له حواس البيرة  
 وان لم يصير شيئا على ما ذكره حجة الاسلام في الغزالي في كتاب التوحيد من الاحياء  
 ويعني بصلابه ايقاف العلوم والامن الحقيقية لاجل رتبة في العالم ويحتمل على

العبادة

العبادة اذ يعرف انه عبد لله لا يشرك به وجه من الوجوه وان يصير بالعبادة  
 محلا كاملا اليها فيجعل خلفه في الخلق وتدبيره في عالمه ويكن له قربة من الله تعالى  
 لشدة مناسبتها اياه ولا بأس بغيره فيخاف ان يجب ما سوى الحق وان يلتفت اليه  
 من اهويته ويخاف ان يقدّر سرقة قلبه ووجهه ويحس بالبرهان والحوادث ويصير  
 محلا للتجسس الجلي الذي من بحاله الناس فان كان احراقها وان لا فقه هذه المشايخ من  
 حيث تجلي من بحاله فكيف اذا كان متجليا بنفسه فهو ذا راحة الموقرة التي تطلع  
 على الاضدية وكيف لا وانما الواجب بالذات واما عدم كثر من افشاء لاهله فلهي  
 السلف على ذلك وقد قال امير المؤمنين علي رضي الله عنه ان هاهنا علم جمه واشار  
 الي صوره لو وجدت لها حيلة فني وجدان حامله لافشاء ايم الله ولو كان كغدر  
 نفي الكفر لا يمنع منه ذلك ولقول امير المؤمنين رضي الله عنه حفظت من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وعلم من العلم فاما احدها فبشنته واما الاخر فبشنته لتطلع مني هذا العلوم  
 فتد افشاء على الصلاة والسلام الى يوم يروى رضي الله عن دون العامة والآخر يكون  
 ليقتطعوا منه العلوم وانما يقولون افشاء شر الربوبية كغير نظر الى العامة اذ يتفرون  
 بذلك حيث لا يبلغ انهم وقد قال عليه السلام من حدث علي قوم جديث لا يبلغ  
 افهامهم الا كان فتنة علي بعضهم فهو يصير حسبها الاكاره على الاولياء وتكفيهم  
 اباهم وقد قال على السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلم الا العلماء بالله تعالى  
 فاذا انطقوا به لا ينكره الا اهل الغزوة بالله تعالى فكان السلف يدعون الاهل  
 به ويمنعون عن غير اهلهم ويقولون من سمع من الجهال علما اضره ومن منع  
 المستوحين فقد ظلم وجهه فقرر العامة اذا لم يفهموا من وجوه امان لا يتقبلوا  
 او ينكرون على علم الله ويمنعون عن علي قتلهم وتكفيرهم واهانتهم وهم الاكثرون  
 واما ان يقولوا ولا يفهمون الربوبية لانفسهم فارة ويكون اخري

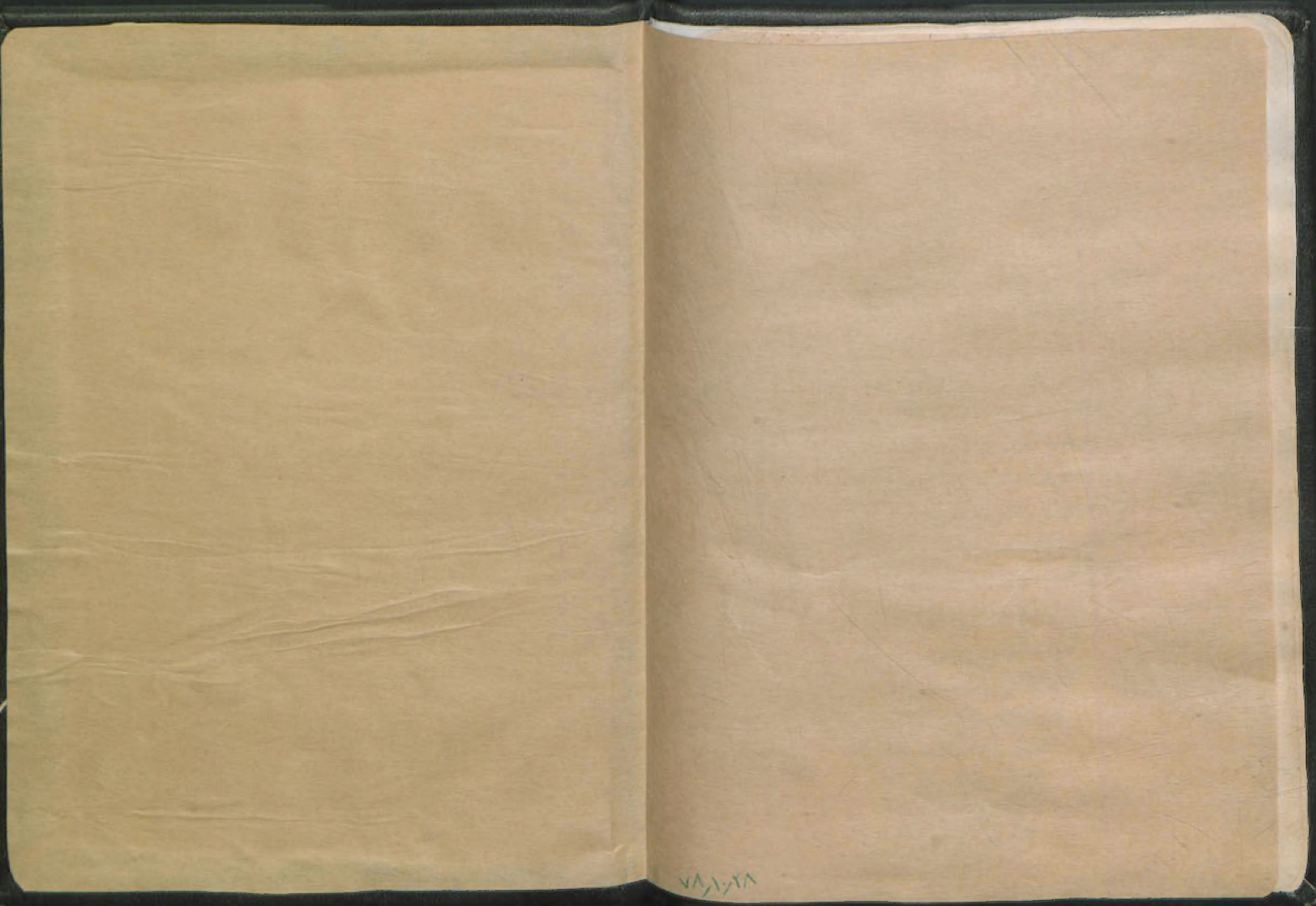
انما لهم يدعون ان لهم الربوبية اذ بان هذه الامور لا تؤثر فيهم  
 بالاطلاق في الغالب وكذا ذلك باطل وظلال وان لم يله الا الله ومورود  
 بالغير بالانفسهم وليسوا انفسهم ولا يصيرون خالقيا انفسهم وخا  
 لى السموات والارضين وكيف لا يشرعهم افعالهم الخبيثة في الظاهر ومع  
 انما اشرارهم وانهم انفسهم وان لم يشعروا فلهذا قال الحق  
 كل حقيقة ردوها عن الشريعة في باطله وكثر من لم يلتفت عاملها الى  
 ما فيها من سر الحقيقة في عاظمه واما عدم كفر من ينكر من العامة  
 فلا تنظرون ان الوجود هو الكون في الاعيان وهي معنى مصدري من  
 متعدد بل امر عقلي فاني يصلح للالهية ولا يكون مع اقتران بالله  
 واعتبر ان الكون كله موجود به وايضا علم انه يعلم وقد ركب الخط  
 بالكون وان صفاته ليست غيرة انه فيلزم انه محيط بآثاره بالكل وقد اشرنا  
 بقوله تعالى والله من ولا يمحيط بآثاره فيكون من حيث انكره  
 وان لم يوصفوا باقضى الاعيان وما يوصفون اكثرهم بالله ولا وهم  
 مشركون فلهذا كصارت من اهل الفرق بالله لكن لا يخلدون  
 في انار انهم قائلون بوجوده ولا ينكرون بشره فاقنع والداعل  
 واعز والهم وارزوا رحم واجل واعظم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم



للمقابل  
 بحسب الطاقة

تمت النسخة بحمد الله وحسن توفيقه  
 علي يد اقل عباد الله حسنات واقبله درجته  
 فسال الله الشياطين والاحتياض عن  
 المعصيات بغير تيسر البريات  
 محمدا صلى الله عليه وسلم  
 في شهر ربيع الاول سنة ثمان  
 الاثنى عشر من الهجرة النبوية  
 سنة ثمان من الهجرة النبوية





V.A. 1.18



خطی

۱۷